

توصيات ندوة التسميد العضوي

تداول المجتمعون فيما يجب أن تخرج به الندوة إلى مراكز البحث العلمي أو مراكز الإنتاج من توصيات ، وانتهوا إلى تسميد السيد محمد أبو الفضل محمد بمراجعة وصياغة مادار في الندوة من كلمات ومناقشات ، فضلا عما اقترح فيها من توصيات ، وهي بعد الدياجة كما يلي :

لما كان موضوع الإنتاج الزراعي يمثل مكانا في الصدارة من أسس نهضتنا الحالية ، فإن دراسة مآلهته به لزيادة هذا الإنتاج تعتبر أمرا متسقا مع تلك النهضة ، سواء أكانت الزيادة المرجوة رأسية أم أفقية .

ولما كانت الأسمدة العضوية بحكم مكناتها وخواصها تعتبر من أهم الوسائل المؤدية إلى تحسين خواص التربة الطبيعية والكيمائية والحيوية ، فقد كان طبيعيا أن تختار جمعية الميسر وبولوجيا التطبيقية ، من بين ما تختار من ندوات موضوع التسميد العضوي إطارا للبحوث والمناقشات .

ولما كانت غالبية أراضي زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا هي من الأراضي الصحراوية ، سواء المتاخمة للرقعة الزراعية الحالية أو البعيدة عنها ، فلا سميل إلى نجاح استزراعها في أقصر وقت ممكن إلا إذا وضعنا لها برنامجا خاصا يستهدف تحسين صفاتها الطبيعية والكيمائية والحيوية ، وذلك بعد أن توفرت لها الموارد المائية عن طريق السد العالي .

ولما كان القدر الذي سيصل من الغرين إلى الوادي سيهبط من نحو ١٣ مليون طن إلى نحو ٢,٥ مليون طن سنويا بعد استكمال إنشاء السد العالي ، فإنه لا يمكن الاعتماد عليه كوسيلة أساسية أو إضافية لتحسين خواص أراضي التوسع ، حيث إن ما سيصل من الغرين إلى الأراضي الزراعية لن يتجاوز ٦٠٠ ألف طن سنويا ، وإن ما سيقرب منه في الترع والمصارف لن يتجاوز ٦٠٠ ألف طن أخرى ،

بمعنى أنه لن تتوفر كميات كبيرة من الغرين — نتيجة لأعمال التطهير — يمكن نقلها اقتصاديا إلى حيث توجد أراضي التوسع البعيدة عن الوادى .

ولما كان إنتاج البلاد فى الوقت الحاضر من الأسمدة العضوية ، الطبيعية أو الصناعية ، تقصر عن سد حاجة الرقعة المزروعة حاليا ، فإن الأمر يستوجب العمل بكافة الطرق على النهوض بإنتاج هذه الأسمدة من مصادرها المختلفة ، النباتية والحيوانية .

ولقد نبين من البحوث والمناقشات ما يلى :

(١) بالرغم من قصور الأسمدة العضوية التى تنتجها البلاد فى الوقت الحاضر كلاً ونوعاً ، فإنها تساهم بقدر كبير فى سد احتياجات المحاصيل الزراعية من العناصر الرئيسية الثلاثة ، وهى الأزوت والفوسفور والبوتاسيوم ، حيث يضيف الإنتاج الحالى منها إلى التربة سنوياً نحو ٢١١,٢٠٠ طن أزوت و ٢٨١,٦٠٠ طن حامض فوسفوريك و ٧٠٤,٠٠٠ بوتاša ، وذلك فى صورة عضوية ، وينفرد من هذه الكميات فى صورة صالحة لتغذية النباتات ما يقابل ١٥٤ ألف طن عن نترات الجير ، و ٤٥٠ ألف طن من سمور فوسفات الجير ، و ٥٠٠,٠٠٠ طن من سلفات البوتاša ، أما الباقي فيمثل ما تخلعه الأسمدة العضوية على التربة من خشب كامن .

(٢) يضيف الإنتاج الحالى من الأسمدة العضوية إلى التربة سنوياً نحو ٥٦٠,٠٠٠ طن مادة عضوية فى حالة مستقرة نوعاً ما ، وهو قدر لا يستهان به فى تحسين الخواص الطبيعية والكيميائية والحيوية للتربة ، وعلى الأخص فى تحرر العناصر الغذائية المختلفة ، أو بمعنى آخر تحويلها من الصورة غير الصالحة إلى الصورة الصالحة لتغذية النباتات ، بما فى ذلك سائر العناصر الثانوية ، فضلاً عن التحفظ على الأزوت الذائب فى التربة من الضياع بالتسرب إلى باطن الأرض ، ثم تثبيت أزوت الهواء الجوى عن طريق البكتريا غير التكافلية ، وكذلك تواجد مفرزات الميكروبات من المواد المسماة أوكسينات أو أوكسيمونات التى يقال إن بينها وبين الفيتامينات والهرمونات ترابطاً ذى صلة وثيقة بنمو النباتات .

(٣) إن الطين — ولو أنه يعتبر وسيلة فعالة فى إصلاح الأراضي الرملية والرملية الخيرية — فإنه ينبغي أن يوضع فى الحسبان أن الدبال يتمتع من الملاءمة

ما يساوى بالنسبة إلى رزته ٢٥ مرة ، بينما لا يمتص الطين أكثر من $\frac{1}{3}$ من رزته ، وأن حرارته النوعية تبلغ ضعف مثلها للطين ، وسعته التبادلية تساوى من ٥ - ٧ أضعاف الطين ، وهذا على فرض تواجد الطين بكميات يمكن تقابسا اقتصاديا إلى أراضى التوسع المبيدة عن الادى .

(٤) إن خصائص الخضار والفواكه — بحكم طبيعتها رطوبية زراعية — هى أكثر الحاصلات احتياجا إلى التسميد العضوى المنتظم الذى يؤدى إلى الحصول على غلة أكثر وأحسن نوعا .

(٥) من الممكن تصحيح رصف البلاد من الأسمدة العضوية إلا أنه من غير طريق تحسين إنتاج السباخ البلدى ، وتحويل فائض المتخلفات الزراعية إلى ما يعرف بالسجاد البلدى الصناعى ، وكذلك تحويل قمامة المدن ونفايات المصانع إلى مياه عضوى ، والاستفادة التامة من مياه المجارى فى إنتاج ما يعرف بسجاد المجارى ، سواء فى محطات التنقية القائمة فعلا أو التى ستقام فى المستقبل . وعلى ذلك يمكن توجيه سجاد المجارى وسجاد قمامة المدن إلى أراضى التوسع الزراعى والأبقى كرسيلة لتنقية العجز فيما تنتجه من السباخ البلدى والسجاد البلدى الصناعى عن طريق ما تحمله من ماشية وحيوانات أو عن طريق فائض متخلفاتها .

(٦) إن السجاد الأخضر — ولو أنه يعتبر بصفة عامة نوعا من أنواع التسميد الأزوتى — إلا أنه له فاعلية فى تعديل قوام التربة وتفكيك ما قد يوجد بها من طبقات ثقيلة وإزالة أو تقليل ما تحمله من الحشائش التى تنمو وتتدخل مع النباتات الخضراء . هذا ويمكن استخدام السجاد الأخضر كمصدر للأزوت والمادة العضوية معا ، وذلك باستخدام نباتات تحوى على نسبة عالية من اللجنين يبقى معظمه فى التربة بعد انحلال ما تحويه من مواد كربوهيدراتية صالحة ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نباتات السيسمان والكلوتولاريا والجلبان ، وغيرها من النباتات غير التقليدية المعروفة فى مصر .

ولهذا كله يوصى بما يلى :

(١) قيام جميع الأجهزة الزراعية فى سائر القطاعات بالعمل على تحسين السباخ البلدى ، مع الأخذ فى الاعتبار أن كل ما يتخذ من خطوات فى سبيل هذا

التأمين يتصل اتصالاً وثيقاً برعاية صحة الحيوان فضلاً عن تحسين البيئة . وفي هذا المجال يجدر الإشارة إلى أنه لا بد من التمسك على بول الماشية والحيوانات ورشها ، وعلى الأنصاف المؤسسات أو الهيئات الزراعية الممتدة بتربية الماشية والحيوانات ، فهم يحتويان على جانب كبير من مكونات الأعلاف ، ومن ثم يجب اعتبارهما من بين أنواع الإنتاج الحيواني .

(٧) قيام الأجهزة المذكورة بتحويل نافع المتخلفات الزراعية إلى ما يصرف بالسماد البلدى الصناعى بالطريقة المناسبة . وفي هذا المجال يجدر الإشارة إلى أن استخدام المتخلفات الزراعية فيما لا يضر . أو تعريضها للفقد الميكانيكى أو للفقد بالاحتلال الطبيعي يعتبر إسرافاً يستحق المواجهة . وتوجد مناطق عديدة تتركز فيها بعض المحاصيل الزراعية ، كالقصب والذرة والأرز يمكن أن تكون مراكز لإنتاج السماد البلدى الصناعى على نطاق واسع .

(٣) قيام الدولة عن طريق أجهزة وزارة الإسكان والمرافق ووزارة الدولة لشئون الإدارة المحلية بتحويل قامة المدن إلى سداد عضوى ، سواء بطريقة الأكوام أو بطريقة الآلية . وفي هذا المجال يجدر الإشارة إلى أن هذا التحويل يتصل اتصالاً وثيقاً بالاعتبارات الصحية والعمرانية والنظافة العامة ، بما فى ذلك الفضاء على الذباب . كما يجدر الإشارة أيضاً إلى أنه تأسيساً على ما سبق لا يجوز النظر فى اقتصاديات تصنيع القمامة إلا على أساس قومى بحث ، لا على أساس ما يمكن أن يعود من أرباح على رأس المال المستخدم ، حيث إن القاعدة العامة فى العالم أجمع هى أن تدفع الحكومات أو البلديات إثارة مالية عن كل طن من القمامة إلى الهيئات التى تتخلص منها أو تفيد بها البلاد . وعلى ذلك يمكن تحديد سعر سداد القمامة تحديداً يتناسب مع باهظ تكاليف نقله نسبياً من مواضع إنتاجه إلى مواضع استخدامه ، كما هو الحال فى سداد الجارى ، وقد يكون مفيداً فى هذا المجال إنشاء هيئة للوازنه بين أسعار التخفيضات الزراعية فى سبيل صناعة الأسمدة العضوية وربط أسعارها فى نطاق اقتصاديات التسميد بوجه عام .

(٤) اشتراك مراكز البحوث ومراكز التوسع الأفقى على أساس من التعاون التام فى القيام بالدراسات الخاصة بمدى إمكان الاعتماد على التسميد المعدنى المتكامل

بديلاً عن التسميد العضوي في بعض المساحات ، وكذلك للدراسات الخاصة بالدورات الزراعية المثلى وبإدخال نباتات جديدة في أراضي التوسع تكون صالحة كسبأ أخضر . . . إلى غير ذلك من الدراسات التي تستهدف الوصول سريعاً بالأراضي الجديدة إلى الجدوية الاقتصادية بكافة الوسائل مجتمعة وعلى أساس من التخطيط السليم .

وقد يكون مفيداً في هذا المجال أن ينشأ مجلس خاص لهذا التخطيط ومتابعة مختلف الدراسات ونتائجها ، وعلى أن يمثل في هذا المجلس المختصون بالوزارات والجامعات ومراكز البحوث .